لا يحتاج الى ذلك واما في علة اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين
لالفي التانيث من نحو حمراء في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث
في حمراء في بناء يخص المونث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة
كما لا يقال حمراءة مع ان الاول من كل من الزيادتين الف والثاني حرف
يعبر به عن المتكلم في افعل ونفعل فلما اجتمع في نحو سكران المذكور
الفرعيتان امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها
مانعة مع ان في الوصفية فرعا في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ
وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لانها
كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق
الى اكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة
صالح لذلك كما في رجل عدل وهم ضرب رامين فلم يكن اشتقاقها
من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يوثر ومن ثم
كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق الوصفية وكذا انما صرف
نحو ندمان مع وجود العلتين فيه لضعف فرعية اللفظ فيه
من جهة ان الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء في المونث
نحو ندمانة فاشبهت الزيادة فيه بعض الاصول في لزومها في
حالتي التذكير والتانيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد
لذلك ان قوما من العرب وهم بنو اسد يصرفون كل صفة على فعلان
لانهم يونثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون
سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم
شبيهة بالفي حمراء فلم يمنع من الصرف **الثاني** وفهم من
قوله زائدا فعلان انهما يمنعان في غيره من الاوزان كفعلان بضم
الفاء نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بالفي التانيث
الثالث ما تقدم من ان المنع بزائدي فعلان لشبههما

بالفي

بالفي التانيث في نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد انه امتنع
لكون النون بعد الالف مبدلة من الف التانيث ومذهب الكوفيين انهما
منعا لكونهما زائدين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بالفي التانيث انتهى
ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع بالنصب على الحال من وزن افعل
اي حال كونه ممنوع **تانيث بتا كاشهلا** اي ويمنع الصرف
اجتماع الوصف الاصلي ووزن الفعل بشرط ان لا يقبل التانيث بالتاء
اما لان مونثه فعلاء كاشهل او فعلى كافضل او لانه لا مونث له كاكمر
وآدر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل
فان وزن الفعل به اولى لان في اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون
الاسم فكان ذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اصل لما زيادته
لغير معنى فان انث بالتاء انصرف نحو ارمل بمعنى فقير فان مونثه
ارملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه
واجاز الاخفش منعه لجريه مجرى احمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم
عام ارمل فغير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز
بالاصلي عن العارض فانه لا يعتد به كما سياتي **تنبيهان** الاول
مثل الشارح ما تلحقه التاء بارمل واباتر وهو القاطع رحمه وادابر
وهو الذي لا يقبل نصحا فان مونثها ارملة واباترة وادابرة اما ارمل
فواضح واما اباتر وادابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا في
كلام الناظم لانه علق المنع على وزن افعل وانما ذكرهما في شرح
الكافية لانه علق المنع على وزن اصلي في الفعل اي الفعل به اولى
ولم يخصه بافعل ولفظه فيها ووصف اصلي ووزن اصلا في الفعل
تاء تانيث به لن توصلا ولهذا احترز ايضا من يعمل ومونثه يعملة وهو
الجمل السريع **الثاني** لا ولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي
هو به اولى لا على وزن افعل لان الفعل مجرد البنية نحو اجمع وافضل

Copyright © King Saud University